

الملخص

محمد فؤاد حسن، ، وتطبيق طريقة لاكتشاف قانون (Rechtsvinding) بقاض في المحكمة الشرعية بليتار في الإعفاءات الزواج، الأطروحة،شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك ابراهيم مالانج. مشرف: الدكاترة محمد نور يس، الماجستير

الكلمات الرئيسية: طريقة اكتشاف القانون، القاضي، الإعفاءات زواج

القضاة باعتبارها واحدة من الركائز في العملية القضائية وتطبيق القانون في اندونيسيا، ويعملون في سلك القضاء، والذي هو لتلقي وفحص وفصل، ولانتهاء المسألة أن يذهب إلى المحكمة. تعيين القضاة هو استراتيجي جدا وحاسمة في عملية العدالة من خلال تطبيق القانون وأحكامه. وبالتالي فإن مهمة القاضي الذي كان يسمى من قبل *rechtsvinding* ، أي من خلال عملية البحث عن الأحكام الشرعية، وليس أقلها في القضية على قرار من الإعفاءات الزواج. وينبغي أن قضاة المحاكم الدينية بليتار ، ليس فقط بوصفها المجتهد، ولكن أيضا صاحب السلطات القضائية استكشاف قيمة من القوانين في المجتمع، وبخاصة في حالة الإعفاءات الزواج.

التركيز على المسألة التي استقرت في هذا الاستقراء هو اكتشاف الإجراءات القانونية من القانون وتأسيس اكتشاف المنهجية (*rechtsvinding*) بقاض في المحكمة الشرعية في بليتار. هذا الاستقراء ركز على قضية الإعفاءات من الزواج.

هذا النوع من البحث هو دراسة الكتيبة. البيانات التي تم جمعها في شكل بيانات ثانوية من خلال الوثائق والمقابلات. البيانات الثانوية يتكون من ثلاث مواد قانونية، والمواد الأولية القانوني للقرار، والكتاب، والتشريع الثانوي والتعليم العالي شكل من قواميس ومواقع الانترنت. وتستخدم مواد إضافية مثل المقابلات التي يتم استخدامها لتحليل البيانات، وذلك لأن الحصول على العنصر الأساسي من بليتار حكما التي تتطلب مقابلة للقاضي. تحليل البيانات باستخدام وصفي، النوعي، الذي يرسم الخطوط العريضة لواضحة ومختصرة فيما يتعلق بتطبيق طريقة اكتشاف القانون بقاض في المحكمة الشرعية بليتار في إعفاء الزواج.

النتائج التي حصل عليها هذا الإجراء لجعل القانون اكتشاف في حكم إعفاء للزواج بقضاة المحاكم الدينية بليتار يتضمن ثلاث مراحل، وهي مرحلة *konstatir* ، *kualifisir* و *konstitutir*. و أساس المنهجية للقانون بقضاة في المحكمة الدينية بليتار هو استخدام المبادئ الثلاثة لاكتشاف قانوني، والذي يتضمن تفسير، بناء القانون و اصطلاح (مصلحة المرسل). التفسير المستخدم هو النحوي والمنهجي، أما البناء القانوني المستخدم هو همي قانوني.